

Distr.: General
31 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

جلسة خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الستين
لترع ملكية لاجئي فلسطين

محضر موجز للجزء الثاني للجلسة ٣٠٩

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

المحتويات

بيانات الخبراء

الملاحظات الختامية لرئيس اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى:

Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

08-51637 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

بيانات الخبراء

٧٦ - بناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة عطشان (جامعة بيرزيت) إلى مائدة اللحنة.

٧٧ - (السيدة عطشان) (جامعة بيرزيت): قدمت سردا موجزا لتجربتها الشخصية كلاجئة، وكانت قد استفادت من هذه التجربة في عملها كطبيبة نفسانية وكخبيرة استشارية في الميدان مع اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الدانمرك. وقالت إن جميع الفلسطينيين في هذا الإطار، سواء أعاشوا في القرى أم المدن أم المخيمات، يواجهون واقع الاحتجاز وعليه يمكن أن يعتبروا بشكل ما لاجئين؛ وتخضع حرية حركتهم لقوانين السلطات الإسرائيلية ما داموا قد اختاروا البقاء في منازلهم، مما يرغمهم على تفضيل المنفى إذا أرادوا أن ينتقلوا بحرية.

٧٨ - ومن خلال مقابلات أجرتها مع اللاجئين، استطاعت أن تتفهم بشيء من العمق حقيقة الحياة اليومية في المخيمات. وقد أدى تضاعف عدد المقيمين في المخيمات منذ عام ١٩٤٨، في الوقت الذي ظلت فيه مساحة المخيمات على حالها، إلى تقييدات مكانية شديدة، فليس للأطفال أماكن حقيقية يلعبون فيها، كما أصبحت الحياة الخصوصية للأشخاص منعدمة تقريبا.

٧٩ - وأضافت أن هناك مسألة أخرى خطيرة تثير القلق وهي أن لاجئي فلسطين، عندما تستهدفهم السلطات الإسرائيلية بطريقة عدائية كما حدث أثناء الانتفاضة الأخيرة، يصبحون مرغمين في كثير من الأحيان على تحمل مسؤولية المقاومة، فيتعلمون من نغمة أظافرهم النظر إلى الإسرائيليين على أنهم أعداء. وفي هذا السياق، فإن عنف اللاجئين القائم على رد الفعل وسوء التوجيه في كثير من

الأحيان، كما حدث في فترات التهدة أثناء الصراع، وإن كان ينطوي على إشكالية إلا أنه مفهوم تماما لأنه صادر عن أشخاص اضطروا وهم أطفال إلى أن يتحملوا مسؤولية لا تتناسب مع سنهم للدفاع عن حقوقهم.

٨٠ - وقالت إن اللاجئين لعبن دورا حاسما في المحافظة على شمل الأسرة وأبدين قدرا كبيرا من سعة الحيلة والمرونة للعثور على عمل من أجل المساعدة في تحمل المسؤوليات الاقتصادية، وفي نفس الوقت امتصاص التوتر النفسي الذي يسببه التشريد أو البطالة أو وفاة الذكور من أفراد العائلة. وإن الأعباء المفروضة بشكل لا مبرر له على النساء في هذه الظروف يتضاعف بسبب الضغوط التي يتعرضن لها من جراء مطالب الأسرة وتلك التي تفرضها سلطات الاحتلال، ولكلها آثار ضارة على صحتهم العقلية ونوعية الحياة بصفة عامة.

٨١ - ومن الأهمية بمكان تقييم ما للاعتماد على مساعدات الأمم المتحدة من تأثير، بغض النظر عن كون هذه المساعدات ضرورية باستمرار، على طموحات وتطلعات ثلاثة أجيال من اللاجئين إلى المستقبل وقد اعتادوا على العيش عيشة الكفاف على حساب تنمية البشرية الطبيعية. وبعد مرور ستين عاما على الاحتلال، يبدو أن الحالة ازدادت سوءا حتى مع تكثيف الجهود المبذولة لمساعدة اللاجئين. وهناك حاجة إلى تحول نوعي في النهج المتبع من النمط الحالي القائم على الإغاثة إلى نمط يجذب تمكين اللاجئين وتعزيز حقوقهم من أجل السماح لهم بأداء دور نشط في إعادة بناء حياتهم.

٨٢ - وينبغي للمجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة التي يتيحها الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للنكبة الفلسطينية للتفكير في الواجهة التي تتخذها نصرته للاجئين، على أن يضع في الاعتبار مسؤوليته عن نوعية الحياة الإنسانية، علما بأنها

عدة محاولات فاشلة قام بها القرويون للحصول على إذن باستخدام الأرض الزراعية وأرض الكنيسة، أجّرت الحكومة أرض القرية إلى شركة زراعية يهودية.

٨٧ - وبموجب قوانين الطوارئ، أضفت الحكومة العسكرية الطابع الشرعي على طرد سكان كفر برعم من منازلهم في عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٥١، بعد انتهاء الصراع المسلح بين إسرائيل والدول العربية، دمرت السلطات الإسرائيلية منازلهم وممتلكاتهم وصادرت أرض القرية، وأخيرا حوّلتها إلى المستوطنات اليهودية عام ١٩٥٣. وهكذا، فقد القريون وأحفادهم، الذين كانوا يؤلفون مجتمعا متميزا ذا تراث ثقافي كمسيحيين فلسطينيين، ١٢ ٠٠٠ دونم (١ دونم = ١ ٠٠٠ متر مربع) بالإضافة إلى منازلهم، وأرضهم الزراعية.

٨٨ - وفي عام ١٩٥١، رفع قرويو كفر برعم وإقرت دعوى مشتركة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية ضد جميع الوزارات المعنية بقرارات طردهم من أرضهم ونزع ملكيتها منهم. والمدهش أن المحكمة أمرت الحكومة بالسماح للقرويين بالعودة، لأنه لم يتم إصدار أوامر إجماع؛ ومع ذلك رفضت الحكومة أن تمتثل للقرار وبعد أن رفع القرويون دعوى ثانية أصدرت الحكومة أمر إجماع بأثر رجعي من أجل منع عودتهم.

٨٩ - وفي عام ١٩٥٣، أمرت الحكومة بمصادرة القرية بموجب قانون حيازة الأرض، مدعية أن القرويين تخلوا عن أرضهم. وعندما انتهى الحكم العسكري في عام ١٩٦٦، لم يسمح للقرويين بالعودة واستمروا في تقديم الالتماسات إلى عدة مسؤولين حكوميين إسرائيليين للسماح لهم بالعودة بدون جدوى. والبناء الوحيد المتبقي في القرية هو الكنيسة، والقرويون الذين يحاولون المحافظة على صلتهم بالقرية يذهبون في الأعياد الدينية للصلاة هناك ويمرون أمام لافتة

واحدة من اعتبارات أخرى تتسم بنفس القدر من الأهمية مثل الحق في العودة، والأرض، والتعويض.

٨٣ - انسحبت السيدة عطشان (جامعة بيرزيت).

٨٤ - وبناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة أكرم (كلية الحقوق في جامعة بوسطن) إلى مائدة اللجنة.

٨٥ - السيدة أكرم (كلية الحقوق في جامعة بوسطن): قالت، مستخدمة البرنامج الحاسوبي Power Point™، إن دولة إسرائيل وضعت منذ إنشائها آلية قانونية لمصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية ونزع ملكيتها، وهذه العملية جارية. وعندما خصصت الأمم المتحدة في خطة التقسيم ٥٦ في المائة من فلسطين التاريخية إلى دولة يهودية، كان اليهود يمثلون أقل من ثلث السكان ويملكون ٦ في المائة من الأرض. وفي أعقاب حرب عام ١٩٤٨ وما تلاها من طرد أو تشريد قسري لحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني من السكان الأصليين، تم إصدار أربع مجموعات رئيسية من القوانين لتفعيل نزع ملكيتهم.

٨٦ - في البداية، تم استخدام قوانين الطوارئ لطرد العرب من أملاكهم ومن المناطق المحيطة بها بحجة الأمن. وحالما يتم تأمين المناطق، تقوم الحكومة الإسرائيلية بإعلان أن الأملاك مهجورة أو غير مزروعة، مما يسمح للدولة بمصادرتها بشكل دائم، كما حدث بالنسبة لإقرت وكفر برعم. كفر برعم قرية مسيحية فلسطينية أنشئت منذ أكثر من ٤٠٠ سنة، ويحتفظ سكانها بسندات الملكية التي يعود تاريخها إلى الفترة العثمانية. وفي حين أن أملاكهم في فترة ما قبل عام ١٩٤٨ لم تكن موضع خلاف، بدأت عملية نزع ملكيتها بعد وقف الأعمال القتالية في عام ١٩٤٨، عندما أمرهم جيش الدفاع الإسرائيلي بالتجمع في كنيسة القرية وتسليم أسلحتهم. وتم إرغام القرويين الذين لم يبدوا أية مقاومة على عبور الحدود إلى لبنان أو الانتقال إلى قرية مجاورة هي قرية الجش. وبعد

٩٢ - والفئة الرابعة من التشريعات التي ضمت مجموعة من المراسيم للأغراض العامة تناولت حقيقة مفادها أن معظم الممتلكات الخاصة في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ كان يمتلكها الفلسطينيون. ومكنت هذه المراسيم الحكومة من أن تصدر بشكل قانوني مزيداً من الأراضي الفلسطينية الخاصة مساحتها ١,٨ مليون دونم. بمجرد تقديم شهادة أن الأرض المعنية يمكن أو ينبغي استخدامها للأغراض العامة.

٩٣ - وأدى الأثر التراكمي لسلسلة قوانين الملكية إلى قلب النسب المئوية للأراضي التي تملكها كل مجموعة؛ فبينما كان العرب قبل عام ١٩٤٨ يمتلكون ٩٤ في المائة من الأرض في فلسطين، وكان اليهود يمتلكون ٦ في المائة منها، أصبح في الوقت الراهن العكس تقريباً هو الصحيح. وعززت التشريعات أيضاً السيطرة الإسرائيلية على الأراضي التي استولت عليها في حرب عام ١٩٤٨. واستمرت عملية نزع الملكية فتم طرد أو تشريد حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من الفلسطينيين نتيجة حرب عام ١٩٦٧، وعانى حوالي ٠٠٠ ١٢٠ من نفس المصير في كل سنة من السنوات التالية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم مصادرة أراضي وممتلكات اللاجئين الذين يعيشون في الأرض المحتلة بموجب مجموعة من الأوامر العسكرية المعمول بها في الضفة الغربية تحت الإدارة المدنية، وهي ظاهرة يعود تاريخها أيضاً إلى عام ١٩٦٧. ويتم أيضاً الاضطلاع بما يسمى "النقل الهادئ" للسكان من خلال إلغاء تصاريح الإقامة، ورفض طلبات لم شمل الأسر، وتدمير المنازل، والترحيل، وفي الآونة الأخيرة بناء الجدار الفاصل.

٩٤ - وتسمح الأوامر العسكرية في الأرض المحتلة بمصادرة الأراضي التي تم تخصيصها لتكون ما يسمى بـ "مناطق أمنية" أو لأنها مفيدة "لأغراض عسكرية". وبموجب هذه الأوامر، تم مصادرة ٥٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي لبناء مستوطنات يهودية، ولم يتم منح أي تعويض لهؤلاء الذين أخذت منهم أراضيهم. وبالإضافة إلى ذلك، أدت منذ عام

تدعي أن الموقع قرية يهودية، الأمر الذي ينفي تاريخهم وهويتهم.

٩٥ - تضم قوانين أملاك الغائبين الفئة الرئيسية الثانية التشريعات التي تهدف إلى تدعيم نزع الملكية. وبموجب هذه المجموعة من القوانين، تم مصادرة حوالي خمسة ملايين دونم من الأراضي من الفلسطينيين ونقلها إلى هيئة الإعمار. وينص قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ على أن أي شخص يغادر بعد ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ مكان إقامته أو إقامتها إلى أية منطقة، مهما كانت فترة مغادرته، وهذا يعني جميع الدول العربية المحيطة، سيُعتبر غائباً، وعلى هذا الأساس فإن ممتلكاته أو ممتلكاتها ستخضع لمصادرة القائم على أملاك الغائبين. ويمكن تصنيف حتى الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل على أرضهم على أنهم أعداء ويعتبرون "غائبين حاضرين" ومصادرة ممتلكاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يسمح بإعادة أية ممتلكات بموجب القانون الإسرائيلي بمجرد أن ينقل القائم على أملاك الغائبين ملكيتها. وإن مخططات الملكية الجماعية التي يتم تطبيقها على معظم الممتلكات الفلسطينية جعلت من الصعب رفع شكاوى فردية للمطالبة بالأرض.

٩٦ - وسمحت لإسرائيل الفئة الثالثة من التشريعات، ألا وهي تسوية مسألة سندات الملكية، بالاستيلاء على ١٥ مليون دونم من الأراضي الفلسطينية المملوكة للأشخاص والأراضي الفلسطينية المشاعة، مستغلة عدم تسجيل معظم الفلسطينيين العرب سندات ملكيتهم الخاصة. وغيّرت إسرائيل قوانين الأراضي بأثر رجعي من أجل جعل الأنواع السابقة للملكية الأرض باطلة بموجب القانون الإسرائيلي كما حدث لبدو عرب الصُّبَّيح الذين سهّل نزع ملكيتهم قانون أملاك الغائبين ومرسوم الاستيلاء على الأرض للصالح العام لعام ١٩٤٣.

دائم. وكما اتضح في حالتي إقرت وكفر برعم، وفي مئات الحالات الأخرى، لا جدوى من اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية من أجل حل نزاعات حول الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، لم تصدق إسرائيل على أية آلية دولية للشكاوى يمكن أن تعالج المسألة.

٩٧ - وتطلب الالتماسات التي قدمها قرويو إقرت وكفر برعم من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يعتمد قرارا يدين فيه قيام إسرائيل بترع ملكية الأراضي العربية الفلسطينية وغير ذلك من الممتلكات في إسرائيل؛ وأن يعتبر هذه الأعمال أنماطا ثابتة لانتهاكات جسيمة ومؤيدة بأدلة موثوق بها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويجب أن تتوقف على الفور؛ وأن يحكم بوجوب توفير السكن وإعادة الممتلكات إلى الضحايا كوسيلة من وسائل الانتصاف الملائمة بموجب القانون الدولي. ومن المؤسف أن آليات الحماية التابعة للأمم المتحدة ما زالت لا تستجيب لمطالب القرويين.

٩٨ - انسحبت السيدة أكرم (الأستاذة في كلية الحقوق في جامعة بوسطن).

٩٩ - وبناء على دعوة الرئيس، جلس السيد فيشباخ (كلية راندولف - ماكون) إلى مائدة اللجنة.

١٠٠ - السيد فيشباخ (كلية راندولف - ماكون): قال إن الحرب العربية - الإسرائيلية لعام ١٩٤٨ من أجل السيطرة على فلسطين أدت إلى انتصار دولة إسرائيل الجديدة وتمزق المجتمع العربي الفلسطيني. وقد ترك حوالي ٧٥٠.٠٠٠ لاجئ أثناء هروبهم أو طردهم على يد القوات اليهودية مساحات كبيرة من الأراضي وغير ذلك من الممتلكات، بما في ذلك الأعمال التجارية، والحسابات المصرفية، وأماكن العبادة، والمقابر، والأضرحة، والمعدات الزراعية والتجارية، والممتلكات الشخصية، وقد صادرتها كلها الحكومة

١٩٦٧ مجموعة أخرى من الأوامر العسكرية التي تستهدف الأملاك المهجورة إلى مصادرة أراضي في الضفة الغربية والقدس الشرقية التي كان يمتلكها الفلسطينيون الذين فروا نتيجة حرب عام ١٩٦٧. واعتبرت إسرائيل أكثر من ثلث الأراضي غير المسجلة أراضي مملوكة للدولة، كما أن ١٣ في المائة من مساحة الضفة الغربية سوف تعتبر قريبا ملكا للدولة عملا بالأوامر العسكرية ذات الصلة. وأخيرا، يتم تطبيق الأوامر المتعلقة بالاستخدام العام للأراضي بنفس الطريقة، مما يسمح للدولة بمصادرة الأراضي الفلسطينية من أجل بناء الطرق الالتفافية التي لا يستطيع أن يستخدمها إلا اليهود.

٩٥ - وقدمت الحكومة الإسرائيلية حوافز مالية كبيرة للمستوطنين الذين أرغموا على الانتقال من غزة ليسكنوا في النقب والجليل من أجل تفتيت وحدة المناطق العربية المكتظة بالسكان. وإن استمرار بناء الجدار الفاصل يشكل وسيلة أخرى للتشريد ونزع الملكية، مما يجعل مصادرة الأراضي في الضفة الغربية دائمة في الأماكن التي يتم فيها بناء الجدار؛ ويسبب تدمير المنازل والممتلكات بالإضافة إلى مصادرة مياه الطبقات الجوفية في الضفة الغربية، وهي مصدر المياه الرئيسي للإقليم؛ ويقيد وصول الفلسطينيين إلى أماكن عملهم ومدارسهم ومستشفياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم نزع ملكية مساحة إضافية نسبتها ٨ في المائة من الأرض المحتلة من أجل بناء الجدار، علما بأن إسرائيل تسيطر بالفعل على ٦٦ في المائة من جميع الأراضي المحتلة.

٩٦ - اعترف قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) بحق لاجئي فلسطين والمشردين داخليا في العودة وبحقهم في استعادة أملاكهم والحصول على تعويضات، وينبغي استخدام هذا القرار في إيجاد حل دائم لقضية اللاجئين. ونظرا لأن ٧٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية التي صادرتها إسرائيل ما زالت غير مسكونة فإن ذلك يجعل من الممكن إعادتها إلى أصحابها. غير أنه لا توجد آلية تسمح بتنفيذ حل

وقامت بشراء مساحات كبيرة من الأراضي من القائم على أملاك الغائبين عام ١٩٥٣.

١٠٣ - وأضاف أن الصندوق الوطني اليهودي اشترى أيضا مساحات كبيرة من أراضي اللاجئين؛ فقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية بدءا من منتصف الخمسينات أن أراضي اللاجئين قد انتقلت بشكل دائم إلى الدولة ووكالاتها. وبحلول عام ١٩٥٤، استقر ثلث سكان إسرائيل من اليهود، بمن فيهم المهاجرون اليهود الجدد الذين وصلوا في سنة ١٩٤٨ وما بعدها، في أملاك اللاجئين المصادرة. كما أن الحكومة صادرت وباعت الممتلكات المنقولة التي خلفها اللاجئين.

١٠٤ - تتفاوت التقديرات فيما يتعلق بكمية وقيمة أملاك لاجئي فلسطين المتروكة تفاوتاً كبيراً. فالتقديرات الإسرائيلية تتراوح بين ٢ و ٣,٢ مليون دونم من الأراضي، قيمتها تتراوح بين ٢٦٢ و ٥٦٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٤٨، بينما قدر عالم الاقتصاد يوسف صايغ في عام ١٩٦٦ أن خسائر اللاجئين تبلغ ٦,٦ مليون دونم من الأراضي قيمتها ١,٦٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٤٨. وقدر سامي هداوي وعاطف قبرصي في عام ١٩٨٨ أن مجموع الخسائر بلغت ١٩ مليون دونم من الأراضي، قيمتها ٢,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٤٨. وأخيراً، قامت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين بإجراء تقدير عام في عام ١٩٥١ أظهر أن لاجئي فلسطين فقدوا ١٩ مليون دونم من الأراضي قيمتها ٤٠٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٤٨، وهو رقم تم تنقيحه في ضوء دراسة مستفيضة تم الاضطلاع بها بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٤ أدت إلى تقدير جديد للمساحة المفقودة أي ستة ملايين دونم من الأراضي قيمتها ٨٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

الإسرائيلية فيما بعد، وقالت إنها سوف تعويضهم عن بعض فئات الممتلكات التي فقدوها، بينما رفضت بشكل قاطع أي عودة واسعة النطاق إلى الوطن. وبسبب الصلة بين المطالبة بالممتلكات والحق في العودة، رفض لاجئو فلسطين قبول التعويض أو المنفى الدائم ولم يتم تقديم أي تعويضات واسعة النطاق عن الممتلكات أو استعادتها خلال العقود الستة للصراع المستمر.

١٠١ - ونظراً للطبيعة الزراعية للمجتمع والاقتصاد العربي الفلسطيني، يكمن رأس المال معظم اللاجئين في ديارهم وحقولهم وحيوانات مزارعهم والآلات المستخدمة فيها وقد جعلتهم خسارة رأس المال الفادحة اقتصادياً غير قادرين على بدء حياة جديدة في المنفى. وأدى نزاع ملكية مساحات كبيرة من الأملاك التي خلفوها وراءهم، عملاً بقرار الحكومة الإسرائيلية المؤقت بمنع عودة اللاجئين، إلى مكاسب هائلة لإسرائيل، وفي نهاية المطاف إلى ظهور معضلة ممتلكات اللاجئين.

١٠٢ - قامت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة بوضع إطار قانوني للسيطرة على الممتلكات المصادرة من خلال تجميد حسابات اللاجئين المصرفية وسن قوانين لبسط سلطة الحكومة على أنواع أخرى من الممتلكات. وبموجب قوانين الطوارئ (أملاك الغائبين) لعام ١٩٤٨ التي نقلت تعريف هذه الأملاك من الأملاك نفسها إلى المالك، استطاعت الدولة مصادرة ممتلكات أي شخص تنطبق عليه المعايير الصارمة للوضع القانوني المنشأ حديثاً والمتعلق بـ "الغائبين". والملكية القانونية لأراضي اللاجئين هي من الآن فصاعداً من اختصاص القائم على أملاك الغائبين، وهو مكتب أنشأه أيضاً هذا القانون. وبالإضافة إلى ذلك، أعطى قانون لاحق لأملاك الغائبين تم سنّه عام ١٩٥٠ إلى القائم على أملاك الغائبين الحق في بيع أملاك الغائبين إلى "سلطة الإعمار" وهي هيئة عامة تم إنشاؤها فيما بعد خلال هذه السنة،

اللاجئين، وكانت إحدى الدراساتين بمثابة برنامج تقني هائل أعطى تفاصيل عن ملكية أكثر من ٤٥٨.٠٠٠ قطعة أرض كان يمتلكها العرب في عام ١٩٤٨، وساهم في وضع ترتيبات أعادت بموجبها إسرائيل الحسابات المصرفية المجمدة وغيرها من الممتلكات إلى أصحابها من اللاجئين.

١٠٧ - وعلى الرغم من زوال لجنة التوفيق فيما بعد وعدم تحقيق تقدم بشأن مسألة ممتلكات اللاجئين، استمرت الجمعية العامة في إصدار قرارات تؤكد فيها حقوق ملكية اللاجئين وتدعو بالنيابة عن أصحابها الشرعيين إلى إنشاء صندوق لتلقي الإيرادات المتأتية من أملاك العرب وأصولهم وحقوقهم المتعلقة بالملكية في إسرائيل. وفي الآونة الأخيرة، كان قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦٢ المعتمد بعد أسابيع قليلة من قمة أنابوليس بمثابة صدى لهذا النداء، فحث صانعي السلام الإسرائيليين والفلسطينيين على بذل جهود لمعالجة قضايا الملكية. وأخيرا، أنشأت اللجنة بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية قاعدة بيانات محوسبة لممتلكات اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى سجلات لجنة التوفيق المحفوظة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٠٨ - وأضاف أن اتفاق أوسلو الذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ مهّد الطريق لإجراء أول مناقشات دبلوماسية ذات مغزى بشأن ممتلكات اللاجئين منذ عقود، وذلك في مؤتمر السلام المعقودين في كامب ديفيد وطابا، وكلاهما في نهاية المطاف أخفقا في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وبينما دعا مفاوضو منظمة التحرير الفلسطينية إلى إعادة ممتلكات كل من اللاجئين العائدين وهؤلاء الذين اختاروا عدم العودة وتعويضهم، واصلت إسرائيل رفض إعادة الممتلكات واقترحت بدلا من ذلك إنشاء منتدى دولي لمعالجة مسألة المطالبات المتعلقة بالتعويض عن الممتلكات. وإن انهيار عملية السلام في عام ٢٠٠١ علّق مسألة ممتلكات اللاجئين بصورة

لعام ١٩٤٨. وفيما يتعلق بالخسائر من الممتلكات الشخصية والمنقولة، قدرت لجنة التوفيق في عام ١٩٥١ قيمة هذه الممتلكات بحوالي ٨٠,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٤٨، وبعد عقد من الزمن توصلت إلى رقم لم يتم نشره حتى الآن ويتراوح بين ٧٧ و ١٦٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٠٥ - وقال إن أول محاولة قامت بها الأمم المتحدة لمعالجة مسألة ممتلكات اللاجئين جاءت من خلال قيام الجمعية العامة بتعيين فولك بيرنادوت من السويد وسيطا لفلسطين؛ وأشار تقريره المرحلي إلى الجمعية العامة إلى حالات من النهب السافر والسلب والتدمير للقرى وأكد على "مسؤولية حكومة إسرائيل المؤقتة عن إعادة الممتلكات الخاصة إلى أصحابها من العرب وتعويض أصحابها هؤلاء" عن الممتلكات المدمرة. وبالإضافة إلى ذلك، حولت الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) مسألة عودة اللاجئين إلى وطنهم والتعويض عن الممتلكات من مجرد مسألة تخص الأطراف المتحاربة إلى نداء رسمي صادر عن المجتمع الدولي. وبينما لم تذكر الفقرة ١١ أي شيء عما إذا كان يجب على إسرائيل أن تعيد الممتلكات المصادرة إلى اللاجئين العائدين، قام النص بربط العودة إلى الوطن بالتعويض، من حيث أن اللاجئين ينبغي إما أن يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم أو ينبغي تعويضهم عن ممتلكاتهم المهجورة إذا اختاروا عدم العودة.

١٠٦ - وأضافت أن لجنة التوفيق الثلاثية المؤلفة من تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي تم إنشاؤها عملا بالقرار ١٩٤ (د - ٣) مكلفة بالقيام بدور الوسيط وتسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم، وإعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي، والتعويض. واعتبارا من سنة ١٩٥١ وما بعدها، ركزت لجنة التوفيق بصورة حصرية تقريبا على التعويض، فقامت بدراستين عن حجم وقيمة ممتلكات

اللاجئين، ولم تكن مستعدة إلا لقبول لم شمل الأسر بشكل رمزي. وفي محادثات كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠، كرر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك تأكيد هذا الموقف. وإن إحدى الطرق التي اتبعتها إسرائيل في تعطيل قضية إعادة أملاك لاجئي فلسطين وتعويضهم تمثلت في ربط هذه المسألة بمسألة اللاجئين اليهود من الدول العربية، وتم تأكيد هذا الربط سنويا في قرارات كونغرس الولايات المتحدة عن المسألة.

١١٤ - ومن المعروف على نطاق واسع أن إسرائيل ترفض السماح للاجئين فلسطين بالعودة، خشية من أن طابعها كدولة يهودية سيضعف، ولذلك فإنها تطالب بمزيد من القوة وبشكل محدد باعتراف دولي وفلسطيني بها على هذا الأساس. ولم تؤكد هذه المقولة نفي حق عودة الفلسطينيين إلى فلسطين فحسب، بل أكدت أيضا أن مواطني إسرائيل من الفلسطينيين هم مواطنون من الدرجة الثانية، لأن قوانين الدولة التمييزية تنطبق عليهم.

١١٥ - وأضافت أنه على الرغم من أن حتى أكثر اليساريين الإسرائيليين اعتدالا يرفضون حق العودة، إلا أن عددا قليلا منهم على استعداد للاعتراف بدور إسرائيل في خلق مشكلة اللاجئين. وقد أبرزت السيدة أكرم المدى الذي وصل إليه قيام إسرائيل بترع ملكية الفلسطينيين عن طريق اتخاذ تدابير مثل منع لم شمل الأسر في الأرض المحتلة، حيث يوجد حوالي ١٢٠ ٠٠٠ طلب لم بيت فيها. ويقدر أن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ فلسطيني تركوا الأرض المحتلة في التسعينات، بما في ذلك عدد كبير من المسيحيين. وبالإضافة إلى ذلك، أثرت مسألة لم شمل الأسر على مواطني إسرائيل من الفلسطينيين، الذين تم منعهم من العيش مع أزواجهم أو زوجاتهم من الأرض المحتلة. وعلى الرغم من النداءات التي وجهها وزير العدل الإسرائيلي لإلغاء هذه التقييدات العنصرية، كانت هناك في الواقع جهود مبذولة في الكنيست

مستمرة، وبعد مرور ستين سنة على النكبة لم يتم تقديم أي تعويض عن الممتلكات و/أو إعادة الممتلكات على نطاق واسع. وبالفعل، فإن عدم وضع مشكلة اللاجئين، بما في ذلك مسألة الخسائر في الممتلكات، بعين الاعتبار بشكل كامل أضر باحتمالات التوصل إلى حل دائم للصراع العربي - الإسرائيلي.

١٠٩ - انسحب السيد فيشباخ (كلية راندولف - ماكون).

١١٠ - الرئيس: قال إن الأبحاث الواسعة النطاق التي قام بها السيد فيشباخ بشأن الحقوق القانونية للاجئي فلسطين في استعادة أملاكهم وفي التعويض كانت ذات أهمية وذات صلة خاصة بالنسبة للجنة، فضلا عن غيرها من هيئات الأمم المتحدة التي تعالج قضية فلسطين.

١١١ - بناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة حجاب (معهد الدراسات المتعلقة بفلسطين) إلى مائدة اللجنة.

١١٢ - السيدة حجاب (معهد الدراسات المتعلقة بفلسطين): قالت إن السنوات الستين السابقة كانت حافلة بالقرارات المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، بيد أنه كان ينقصها التصميم، والسبب الرئيسي لذلك هو أنه كان من المستحيل عمليا إرغام إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية على عمل أي شيء لا يرغبان في عمله. ومن باب المفارقات، أن وضع اللاجئين الفلسطينيين ووضع هؤلاء الذين في المنفى أقوى الآن من الوضع الذي كانوا عليه في عام ١٩٩٣ عندما فتحت اتفاقات أوسلو الباب أمام ما يسمى بعملية سلام لا نهاية لها وغير مجدية، وذلك بالتحديد لأن إسرائيل استمرت في منع الفلسطينيين من نيل حقوقهم.

١١٣ - وفيما يتعلق بدور الدول في معالجتها لحقوق اللاجئين، رفضت إسرائيل بصورة دؤوبة الاعتراف بأنها تتحمل أية مسؤولية معنوية أو قانونية عن نشوء مشكلة

يهودية؛ ودفع تعويضات للاجئين والبلدان المضيفة؛ واقترح خمسة خيارات متميزة تتعلق بالعودة وعلى اللاجئين أن يختاروا خيارا واحدا منها وهي دولة فلسطين، أو المناطق التي سوف يتم نقلها من خلال إجراء تبادل للأرض، أو بلدان ثالثة، أو إسرائيل، أو البلدان المضيفة الحالية. وستستطيع إسرائيل والبلدان الثالثة استخدام "سلطتها التقديرية" لتحديد عدد اللاجئين الذين ستقبلهم.

١١٨ - وتقوم بأكثر الأعمال الواعدة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تناصر حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة، وقد أصبحت هذه الجهات بصفة خاصة نشطة منذ صدور الإعلان الرسمي للحل القائم على وجود دولتين في عام ١٩٨٨. وقد ساهم نشاطهم في تغيير ما يُتداول بشأن هذه المسألة: أتاح مؤتمر عن حق العودة، عُقد في بوسطن بالولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠، الاطلاع على معلومات هامة، بما في ذلك حسابات أجراها سلمان أبو ستة تفيد بأن هناك مكانا كافيا في إسرائيل لإعادة توطين اللاجئين الذين يرغبون في العودة. وأدى المؤتمر كذلك إلى إنشاء منظمة العودة، وهي بمثابة تحالف لحق العودة إلى فلسطين، بالإضافة إلى موقع على شبكة الإنترنت يُعرف باسم الانتفاضة الإلكترونية. كما أن جماعات مثل "بديل" وهو مركز لمصادر حقوق اللاجئين، ومشروع CIVITAS (المعهد المعني بدراسة المجتمع المدني) تتيح الاطلاع على المعلومات وتعزز الربط الشبكي والتعبئة فيما بين لاجئي فلسطين واللاجئين في المنفى في كل أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، وكنتيجة مباشرة لوعي اللاجئين وتعبئتهم بشكل متزايد، صدر منهم صوت موحد يدعو إلى وجود تمثيل مباشر ويؤكد شرعية مطالبهم التي سيتعين وضعها في الاعتبار في أي تسوية سلمية محتملة.

١١٩ - ومما يثير الاهتمام، أن مواطني إسرائيل من الفلسطينيين بدأوا يناصرون بقوة أكبر حق العودة، كما أن

لجعل هذا المنع يشمل الأزواج والزوجات الفلسطينيين من بلدان أخرى.

١١٦ - وفيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها أصرت بشكل دؤوب على أن تكون الحكم الرئيسي في الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحميش الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأوروبية المحتملة. ونظرا لأن الولايات المتحدة غير مستعدة و/أو غير قادرة على اعتماد نهج من شأنه أن يحقق قدرا من العدالة كما هي معرّفة في القانون الدولي، فإنها شجعت على إعادة توطين اللاجئين في البلدان المضيفة، وعملت على استبعاد أي إجراء يتجاوز عودة رمزية للفلسطينيين إلى وطنهم، وتأجيل مناقشة التعويضات إلى أجل غير مسمى. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٩ إلى تعزيز التنمية الاقتصادية بدلا من الحقوق السياسية، فهي الآن تشجع الاستثمارات في الأرض الفلسطينية المحتلة، حتى مع استمرار التوسع في المستوطنات وتقييد حركة الفلسطينيين بشدة من خلال نقاط التفتيش والحواجز على الطرق والجدار.

١١٧ - وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، يحتمل أن يستطيع دوره المتزايد أهمية في نصرة حقوق اللاجئين تغيير دينامية القوة التي ترجح بشدة كفة إسرائيل والولايات المتحدة، وهو أمر لم يكن بالإمكان تحديده في السابق. والهدف الرئيسي لإحدى فئات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي تضم شخصيات بارزة كانت تعمل داخل الحكومة أو تعمل على نحو وثيق معها، يتمثل في حل القضية الفلسطينية - الإسرائيلية من خلال اتفاق للسلام. وتتألف عامة جهود هذه الشخصيات من إعداد مشاريع اتفاقات تعالج موضوع تنفيذ حق العودة والتعويض بصورة محدودة، وتقدمه أطراف ثالثة بخلاف إسرائيل. وأشهر مثال على ذلك اتفاق جنيف غير الملزم. وهذا الاتفاق الذي وضعه يوسي بيلين وياسر عبد ربه يطلب اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل بوصفها دولة

الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر الذي نجح في إشاعة استخدام عبارة "الفصل العنصري" عند الإشارة إلى الممارسات الإسرائيلية.

١٢٢ - وإن إسرائيل الملتزمة بحتمية الصهيونية، أي بتحويل أرض "بلا شعب" إلى أرض للشعب اليهودي تواصل متابعة المشروع الاستعماري، مما يجعل الحل القائم على وجود دولتين شبه مستحيل. وبما أن ياسر عرفات هو السياسي الوحيد ذو الميزة القادرة على إقناع الشعب الفلسطيني بقبول اعتراف اسمي بحق العودة لم يعد بيننا، فإن على المفاوضين أن يعالجوا المسألة وسيتبين لهم أنه من الصعب التوصل إلى حل توفيقي نظرا للنفوذ الكبير الذي اكتسبه المجتمع المدني واللاجئون الفلسطينيون واللاجئون في المنفى منذ عام ١٩٩٣. ونظرا لأن أصحاب الضمير في كل أنحاء العالم يواصلون، بأعداد متزايدة، الاعتراض بقوة على النظام الصهيوني القائم على نزع الملكية والتمييز، فإن إسرائيل الصهيونية ستتحول في نهاية المطاف إلى دولة يتم فيها معاملة جميع المواطنين معاملة متساوية، إما جنبا إلى جنب مع دولة فلسطين أو كجزء من دولة واحدة فلسطين/إسرائيل.

١٢٣ - انسحبت السيدة حجاب (معهد الدراسات المتعلقة بفلسطين).

١٢٤ - السيد منصور (تونس): قال إن الشعب الفلسطيني الفخور والشجاع تحمل ٦٠ سنة من المعاناة نتيجة للقمع الإسرائيلي الصارخ الذي منعه من ممارسة أبسط الحقوق التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة. ويقع على عاتق اللجنة والمجتمع الدولي العمل نحو وضع حد لمعاناة الفلسطينيين، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من العيش حياة كريمة والتمتع بحريته في دولة مستقلة ذات سيادة. غير أنه من المؤسف أن الجهود المبذولة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لا تزال تواجه عقبات كثيرة، كما يتضح ذلك من الأرقام

الحركة داخل إسرائيل من أجل حقوق المشردين داخليا اكتسبت زخما. وعلى الصعيد الدولي، عرف الفلسطينيون كيف يحولون ضعف تشتهم ونزع ملكيتهم إلى قوة، فتمكنت الأجيال الشابة من الفلسطينيين الذين عاشوا في المنفى من التواصل مع المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات بأسلوبها الخاص، وابتدعوا طرقا جديدة وحلاقة لنقل قصة شعبهم من خلال الموسيقى والفن وموسيقى الهيب هوب والأفلام والمسرحيات. ونتيجة لذلك، تغير، للمرة الأولى على الإطلاق، طابع الخطاب العالمي، كما يتضح ذلك من التغطية الكبيرة لذكرى النكبة الفلسطينية في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، أثناء تغطيتها للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء دولة إسرائيل.

١٢٠ - وشارك مناصرون دوليون للحقوق الفلسطينية، وبعضهم من اليهود، في مختلف عمليات سحب الاستثمارات المالية، والجهود الثقافية والأكاديمية، والمقاطعات التجارية بهدف إنهاء الاحتلال ومساءلة الشركات المتواطئة معه. وأحرزت هذه الحركة تقدما بطيئا، إلا أنها أتاحت فرصة قيمة لتثقيف مختلف دوائر المجتمع بشأن قضية فلسطين.

١٢١ - وأضافت أن جهود المجتمع المدني لإيجاد أشكال بديلة للقوة كانت مفيدة وضرورية من أجل إحداث تغيير في دينامية القوة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال إسرائيل تجعل الكثيرين يتساءلون إذا كانت السياسات الصهيونية يمكن أن تتعايش مع الديمقراطية. وبدأ الناس يفهمون أن مواطني إسرائيل من الفلسطينيين يتعرضون في كثير من الأحيان إلى إساءات مماثلة لتلك الإساءات التي يتحملها الفلسطينيون تحت الاحتلال، وهذه الإساءات هي في الواقع على غرار الظلم الأصلي الذي لحق بالفلسطينيين في عام ١٩٤٨. وبناء عليه، فإن الربط بين هذا وذاك جعل الكثيرين يدركون أنه ينبغي شجب كل هذه الأعمال التي ترتكبها إسرائيل واعتبارها غير عادلة، كما فعل رئيس

١٢٧ - السيد تاغلي (شيلي): قال إن بلده حافظ على تضامنه مع الشعب الفلسطيني، وقد استقبل في الآونة الأخيرة لاجئي فلسطين. وإذا استفاد من التضامن الدولي من أوقات الأزمات التي مر بها، تطور بلده منذ ذلك الوقت إلى مجتمع ديمقراطي متعدد ومزدهر، وعلى هذا الأساس فإنه مضطر إلى مساعدة جميع الشعوب التي تحتاج إلى مساعدة. وعلى الرغم من أن التعايش بوثام بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين يبدو في الوقت الراهن بعيد الاحتمال، إلا أنه ينبغي التمسك بهذه الفكرة المثالية.

١٢٨ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): أعرب عن امتنانه للدعم الواسع النطاق المقدم إلى الشعب الفلسطيني الذي أعرب عنه في هذا الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء والخبراء من مجموعة كبيرة من المؤسسات؛ وبالفعل، إنه دعما يستحقه بالكامل الشعب الفلسطيني، بحكم كفاحه الشجاع والتزامه القوي بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وإن المظاهرات الأسبوعية التي نظمها سكان بلعين ضد بناء الجدار الفاصل مثال رائع قدمته هذه القرية في الضفة الغربية وهي شاهد على روح المقاومة هذه. وإن مثل هذه الأعمال الباسلة تعزز الأمل في أن الكفاح الفلسطيني سوف تكون له الغلبة في نهاية المطاف في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وجعل إسرائيل تمثل للقرارات الدولية وهذا من شأنه أن يشكل أفضل أساس لإيجاد سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

١٢٩ - السيد خير (الأردن): قال، معرباً عن تقديره للمنظورات الجديدة التي عرضتها السيدة عطشان عن تجربة اللاجئين، إنه يشاطر أفكارها المتعلقة بتمكين اللاجئين فضلاً عن النهج الذي اتبعته السيدة حجاب بشأن ضرورة تمكين المنظمات غير الحكومية في نصرتها للاجئين. ومن المثير للاهتمام معرفة إذا كان لأي من الخبراء أي أفكار عن إمكانية إنشاء شراكة بين المنظمات غير الحكومية وهيئات

والإحصاءات التي تؤكد على الحاجة إلى التوصل إلى حل عادل من أجل السماح للشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وعلى الرغم من أن استئناف محادثات السلام في قمة أنابوليس قد أحييت الآمال المعقودة للتوصل إلى تسوية، إلا أن قيام السلطة القائمة بالاحتلال بفرض حصار، مع ما يترتب عليه من تقييدات هائلة وعواقب اقتصادية وإنسانية وخيمة، حال بالفعل دون إحراز أي تقدم في هذا المجال.

١٣٥ - وأضاف أن المجتمع الدولي متحد في دعوته إلى وضع حد على الفور لانتهاكات إسرائيل الواضحة للمبدأ الأساسي المتعلق بحماية المدنيين، كما هو منصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر أيضاً المحتل من إقامة مستوطنات في الأرض المحتلة. والواقع أن السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالمستوطنات والحصار، بالإضافة إلى مسألة اللاجئين لا تزال تشكل القضايا الرئيسية التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لها؛ وفي هذا السياق، ينبغي أن يوضع في الاعتبار حالة أكثر من ٤,٥ مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في الأرض المحتلة وفي البلدان المضيفة المجاورة. وأعرب السيد منصور عن تقديره للجهود التي تستحق الثناء التي تبذلها هذه البلدان والأونروا في مساعدة لاجئي فلسطين.

١٣٦ - وقال إن تونس من حيث المبدأ تعتبر قضية فلسطين ذات أهمية قصوى وحكومته تواصل تقديم دعمها ومساعدتها للشعب الفلسطيني الشقيق. وأكد الرئيس التونسي موقف بلده في كل اجتماع إقليمي ودولي بشأن قضية فلسطين ويواصل مناشدة المجتمع الدولي حماية الشعب الفلسطيني. وإن حلاً دائماً وشاملاً لقضية فلسطين يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية ولا سيما الحق في العودة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية هو أفضل ضمان للسلام والاستقرار في المنطقة.

يؤمنون برسالتهم ينبغي ألا يشعروا بخوف من حكومة مثل حكومة إسرائيل.

ملاحظات ختامية لرئيس اللجنة

١٣٣ - الرئيس: قال إنه على الرغم من إهمال المجتمع الدولي لضحايا النكبة الرئيسيين، أي لاجئي فلسطين، إلا أن محتهم لا تزال شديدة الوطأة على الضمير الجماعي، نظرا لصعوبة التوفيق بين مثل هذه الظروف والمثل الإنسانية النبيلة التي تتمسك بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعليه ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى لإيجاد حل عملي ودائم من أجل وضع حد للمعاناة الطويلة للاجئين الفلسطينيين، وتعترف بحقوقهم غير القابل للتصرف في العودة، وإلا فإن قضية اللاجئين ستصبح حالة مستعصية ينبغي معالجتها باستمرار من خلال الجهود الإنسانية والأمنية. والأمم المتحدة أصرت على موقفها بأن السلام الدائم لن يتحقق في المنطقة بدون حل عادل لقضية لاجئي فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وستواصل اللجنة التوعوية بالسبب الجوهرى للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أي احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وهو أمر يجب وضع حد له عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، مما سيؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين عاصمتها القدس الشرقية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

الأمم المتحدة، لا سيما الأونروا، للعمل من أجل تمكين اللاجئين، نظرا لأن كليهما مضطلعان على تجربة اللاجئين على أرض الواقع.

١٣٠ - السيدة حجاب (معهد دراسات فلسطين): قالت، مشيرة إلى أن الأمم المتحدة عقدت اجتماعات إقليمية ودولية شملت المجتمع المدني ومؤسساتها، إنها توافق على أن الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها شراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني تستحق مزيدا من الدراسة. فمثلا، ربما تدعم جهات المجتمع المدني بصورة مباشرة عمل مختلف وكالات الأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لرابطة أصدقاء الأونروا في الولايات المتحدة.

١٣١ - السيد أكرم (كلية الحقوق في جامعة بوسطن): قالت إن الجهود الهائلة التي بذلها قرويو كفر برعم وإقرت على مر السنين والتي توجت برفع شكوى أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كانت ممكنة بفضل الشراكة الاستثنائية بين المحامين الفلسطينيين والإسرائيليين والدوليين. ومما جعل نتيجة القضية تشكل أكبر صدمة أن أصحاب الدعوة تلقوا على ما يبدو دعما هائلا داخل آلية حقوق الإنسان، وتبين لهم فيما بعد أن شكواهم قد رفضت لأسباب سياسية؛ وعليه فإنه يجب تطوير الشراكات بين هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل كسر الحواجز السياسية القائمة.

١٣٢ - السيدة عطشان (جامعة بيرزيت): قالت إن إصرار الظالمين على إظهار أنفسهم أعداء في أذهان الأطفال الفلسطينيين سيؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية، ذلك أن هذه الخصومة التي يبدو أنها سوف تكون حافزا للأطفال الفلسطينيين لكي يصبخوا سفراء لقضيتهم. ويجب أن يكون مناصرو فلسطين مُمَكِّنِينَ ومُكَمِّلِينَ إذا رغبوا فعلا في أن تكون لهم الغلبة؛ فالقوة هي تصور أو رؤيا، وهؤلاء الذين